عام له ولغيره حمن فامر به معناه اذ قيل لكل منهما واعترض بما اخرجه
ابن ابي حاتم عن الحسن البصري انه قال الرحيم لا يستطيع احد ان ينتحله
وحمله الجلال السيوطي بحثا على المعرف باللام دون المنكر والمضاف
وعليه فيقال لان الرحمن خاص بالله في جميع احواله بخلاف الرحيم
والخاص ينبغي مقدما في ذكره بعد ما يدل عليه على العام له ولغيره ويمكن
ان يراد بالخاص والعام فيما ذكر الاتي تعريفهما في الفوايد ويكون حاصله
على هذا انه انما قدم الرحمن على الرحيم لانه خاص من جهة اللفظ والرحيم
عام من تلك الجهة والخاص من جهة المعنى مقدم في العمل به على العام
من تلك الجهة فليكن الخاص من جهة اللفظ مقدما في الذكر على العام
من تلك الجهة ليوافق الخاص من جهة اللفظ الخاص من جهة المعنى
في التقديم على العام من تلك الجهة وان اختلفت الجهة فيهما كما تقرر
وثانيهما من جهة معناه وقد ذكره بقوله لانه ابلغ اي ازيد في المعنى
المدلول عليه بها وهو الرحمة من الرحيم اي الرحمة المدلول عليها بالرحمن
ازيد من الرحمة المدلول عليها بالرحيم لزيادة بنائه على بناء الرحيم والقاعدة
ان زيادة البنا اي بنا احد اللفظين المتلاقيين في الاشتقاق على بنا الاخر
اي زيادة حروفه المبني منها على حروف الاخر تدل على زيادة المعنى المدلول
عليه به على المعنى المدلول عليه بالاخر غالبا كما في قطع وقطع بتخفيف
احدهما وتشديد الاخر فان القطع المدلول عليه بالمشدد ازيد من القطع
المدلول عليه بالمخفف لزيادة حروف المشدد بتشديده على حروف المخفف
واحترز بغالبا لكون تلك القاعدة اغلبية لا كلية عن نحو حذر وحاذر
مما الناقص فيه ابلغ من الزايد ولا يقدح ذلك في كون ما ذكر قاعدة لصدق

بها

بها اذ القاعدة الاغلبية كالكلية في الاستدلال على ما لم يعلم كونه من
غير الغالب على انه قد يدعى انها كلية اذ الكلام في المتحدي النوع
كان يكونا اسمي فاعل ونحو حذر وحاذر ليسا كذلك اذ الاول صفة
مشبهة والثاني اسم فاعل ولين سلمنا ان الكلام فيما هو اعم
من ذلك فابلغية حذر انما هي من جهة ثبوت معناه المدلول عليه
به لالحاقه بالدالة على الامور الجبلية كنهم وكشره ونحو ذلك
لا ينافي كون حاذر ابلغ من جهة زيادة معناه لزيادة بنائه ثم لما
كان ما تقرر من جعل الابلغية فيما ذكر علة للتقديم يتوقف على كون الابلغ
في مثله مقدما على غيره وذلك يحتاج الى تحقيق ذكره في ضمن جواب
سوال قرره من مسايل قطع النظر عما قبله لاشتماله على فوايد فقال
فان قلت تقديم الرحمن على الرحيم مخالف للعادة من تقديم غير الابلغ على
الابلغ ليترقى منه الى الابلغ كما في قولهم عالم نحرير وجواد بالتخفيف
فياض حيث قدموا غير الابلغ وهو عالم وجواد على الابلغ وهو نحرير
وفياض لاشتمالهما على معنييهما مع زيادة اذ النحرير بكسر النون
العالم المتقن من نحر العلم اتقنه والفياض الجواد الكثير الجود فما سبب
المخالفة قلت هذه المخالفة المبني عليها السوال المذكور مبنية
على كون الرحمن ابلغ من الرحيم وفيه خلاف فقيل ان الرحيم ابلغ
منه وقيل معناهما واحد وهو ذو الرحمة فلا ابلغية لاحدهما على الاخر
لكن قايله اي الفريق الذي قال معناهما واحد قد خص كلا منهما عند اجتماعهما
حذرا من التكرار بشي مما تقع الرحمة فيه من الدنيا والاخرة ثم اختلفوا
في تعيين ذلك فخص فريق منهم الرحمن بالدنيا والرحيم بالاخرة وعليه